تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم

أ. فؤاد برانسي[1]، د. محمد عساف[1]*

[1]كلية العلوم الإنسانية، جامعة الاستقلال، فلسطين،

Mr. Fuad Baransi[1], Dr. Mohammed Assaf [1*]

[1]Faculty of Humanities, Al-Istiqlal University, Palestine

* الباحث المراسل: m.assaf@pass.ps

The Impact of the Spread of Armed Groups on Palestinian Society from the Perspective of General Intelligence Officers in Tulkarm Governorate

Abstract

The study aimed to identify the degree of influence of the spread of armed groups on Palestinian society from the perspective of general intelligence officers in Tulkarm Governorate. To achieve the objectives of this study, a sample of 50 officers working in the General Intelligence Service in Tulkarm Governorate was selected. The researchers used a questionnaire as a tool for collecting data. The questionnaire consisted of (45) paragraphs to measure the influence of the spread of armed groups on Palestinian society from the perspective of General Intelligence officers in Tulkarm Governorate. The researchers used the descriptive approach with its quantitative aspect. The study reached several results, the most important of which is that the degree of influence of the spread of armed groups on Palestinian society was high, with a percentage of (83.07%). The most affected domain was political and legal security, followed by economic security, and then social security. Additionally, the study found no statistically significant differences in the perceived impact of the spread of armed groups on Palestinian society based on gender or educational qualification among General Intelligence officers in Tulkarm Governorate.

Keywords: Security, Economic Security, Social Security, Political and Legal Security, Armed Groups

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تطبيقها على عينة مكونة من (50) ضابطاً، من العاملين في جهاز المخابرات العامة بمحافظة طولكرم، استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من (45) فقرة، لقياس تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقه الكمي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، كانت مرتفعة وبنسبة مئوية بلغت (83.07%)، وتبين أن أكثر مجالات تأثيراً هو مجال الأمن السياسي والقانوني، يليه مجال الأمن الاقتصادي، يليه مجال الأمن الاجتماعي.

وأظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي والقانوني، الجماعات المسلحة.

مقدمة

يعتبر موضوع الأمن ذا أهمية بالغة في مختلف الأنظمة والمذاهب والشرائع، إذ يسعى كل منها إلى إبراز أهميته وضرورة الاهتمام به. يقدم كل نظام رؤيته وفلسفته التي يراها كفيلة بتحقيق الأمن، الذي يستحق هذه الأهمية والرعاية نظراً لتأثيراته الجوهرية على شؤون المجتمعات والأفراد.

فالأمن ليس مجرد غياب للخوف، بل هو البيئة التي تُزهر فيها الأفكار وتنمو فيها المجتمعات، ويحتل الأمن مكانة بارزة في تاريخ المجتمعات تتمثل في حماية الأرواح والأموال و الأعراض والممتلكات الخاصة والعامة، وحفظ النظام ووقاية المجتمع من مظاهر الإنحراف والفساد، والمحافظة على الأمن، في أي دولة من الدول يتطلب حشداً كبيراً للجهود والإمكانيات البشرية والمادية، قد يفوق ما يتطلبه أي قطاعاتها الأخرى ذلك أنه لا يمكن أن تزدهر الحياة ويعم الرخاء إلا من خلال الإستقرار الأمني الذي يكفل حفظ النظام داخل الدولة ويعطى شعور الطمأنينة وراحة البال لجميع المواطنين (كلوب، 2011).

إن حجم المسؤولية المجتمعية في الحفاظ على مختلف جوانب الأمن الشامل يتطلب انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي، والفكري، والسياسي بين صفوف أفراد المجتمع. فكلما ارتفعت نسبة الوعي لدى شرائح المجتمع في ضرورة المشاركة التي يلعب فيها الفرد دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فيشارك في وضع الأهداف العامة، والآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن والنهضة، إذ إن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم (عبد الجواد، 2017).

يمكن القول إن مفهوم الأمن في فلسطين ارتبط باتفاقية أوسلو، التي مَنحت للسلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات أمنية في المناطق الفلسطينية، وبالرغم من الصعوبات والعقبات الكثيرة التي تفرضها إسرائيل، إلا أن قوى الأمن الفلسطينية سعت إلى وضع مفهوم أمني فلسطيني نابع من نضال وكفاح الشعب الفلسطيني، والذي يسند إليه مهمة الحفاظ على الإنسان الفلسطيني، وتنميته وتطويره للحفاظ على هويته وتمكينه من الصمود على أرضه، حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال.

وحققت المؤسسة الأمنية بعد نشأتها وعملها على أرض الواقع العديد من الإنجازات أهمها:

تشكيل القدرة الأساسية اللازمة للقيام بمهام العمل، من خلال خطط موضوعة تراعي التحديات التي تواجهها، فعمدت على توسيع انتشارها في كافة المناطق من بناء المراكز الأمنية والشرطية الحديثة وفق أفضل النماذج الأوروبية. بدعم دولي وفق أجهزة حديثة ومعدات وانظمة متطورة وعناصر مدربة على العمل الأمني، من هنا يظهر أثر هذا في التطور الحاصل خلال السنوات السابقة على مستوى شعور المواطن بالأمن والأمان في مناطق الريف الفلسطيني (صالح، 2021).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تواجه المؤسسة الأمنية الفلسطينية تحديات وتهديدات داخلية وإقليمية، بالرغم من محاولات الإصلاح والتغييرات التي طرأت عليها، من تطبيق قوانين وتغيير في الهياكل، وتوجه القيادة نحو بناء مؤسسة أمنية مهنية، تعمل ضمن إطار سيادة القانون.

مع ذلك، يبقى الاحتلال هو العائق الرئيس في تطور وتقدم الأجهزة الأمنية، بما يقوم به من ممارسات وانتهاكات يومية لمناطق السلطة والمواطنين ولمنتسبي الأجهزة الأمنية.

ومن جانب آخر أدت حالة الإنقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني إلى تمزق الهوية الوطنية، وأثرت على السلم الأهلي والإجتماعي بعد أن سادت لغة الرصاص والتخوين والتكفير على لغة الحوار والوحدة (الشروف، 2010).

فقد ظهرت العديد من الجماعات المسلحة، والتي تحمل السلاح بصفة غير قانونية وشرعية في بعض المناطق في المدن الفلسطينية وخصوصاً المخيمات، ولهذه الجماعات خلفيات وتسلسلات هرمية متنوعة ومختلفة من حيث الحجم والتنظيم مما أدت إلى زعزعة الأمن في المجتمع الفلسطيني.

مشكلة الدراسة

يعد انتشار الجماعات المسلحة تهديداً متعدد الأوجه يتطلب مواجهة شاملة، لما له من تداعيات تطال كافة أبعاد المجتمع، ويترتب على انتشار هذه الجماعات تداعيات خطيرة تتجاوز النطاق الأمني، لتشمل جوانب المجتمع المختلفة. فالأنشطة المسلحة تؤدي إلى تدمير البنى التحتية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتعطيل حركة الاستثمار، مما يؤثر سلباُ على الأداء الاقتصادي للمجتمع. كما تؤثر على النسيج الاجتماعي، بتفكك العلاقات وزيادة معدلات الجريمة والنزوح القسري، وتخلق شعوراً عاماً بعدم الأمان والخوف بين الأفراد.

وعلى الجانب السياسي والقانوني تتسبب هذه الجماعات في زعزعة سلطة الدولة، وإضعاف سيادة القانون، وخلق حالة من عدم الاستقرار التي تعرقل جهود التنمية والإصلاح. مما يستدعي تظافر الجهود الحكومية والأهلية والدولية لتعزيز الإستقرار ومكافحة هذه الجماعات، والعمل على تقوية كافة المؤسسات لضمان حماية المجتمع واستقراره.

وعليه تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم؟

وعليه ينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعيّة الآتية:

- ما تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن الإقتصادي في المجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن الإجتماعي في المجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني في المجتمع الفلسطيني؟

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

فرضيات الدراسة

تُعد دراسة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من القضايا الحيوية التي تستوجب البحث والتحليل، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، ومن هذا المنطلق، سعت هذه الدراسة إلى استقصاء وجهات نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، باعتبارهم شريحة رئيسية تمتلك الخبرة والمعرفة في تقييم هذه الظاهرة، وفي إطار ذلك، تم وضع الفرضيتين الاحصائيتين الآتيتين:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس هو التعرف إلى تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم.

وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعيّة الآتية:

- التعرف إلى درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.
- التعرف إلى درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- التعرف إلى درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني في المجتمع الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتيين:

الأهمية النظرية

تساهم هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية والمعرفية المتعلقة بآثار انتشار الجماعات المسلحة على كافة الجوانب الحياتية والمؤسساتية في المجتمع، مما يوفر مرجعاً علمياً لدارسي الأمن والاستقرار المجتمعي والباحثين في مجالات علم الاجتماع والأمنية وغيرها.

وكما تلقي الضوء هذه الدراسة إلى أهمية السلم المجتمعي وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة، والتداعيات الأمنية لإستمرار عمل هذه الجماعات ودور الدولة في حفظ الامن والاستقرار الاجتماعي، ودور أجهزة الدولة ومؤسساتها في المحافظة على السلم المجتمعي.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الأهمية التطبيقية:

يكتسب هذا البحث أهمية تطبيقية كبيرة نظراً لأنه يعالج قضية ذات أبعاد اجتماعية وأمنية عميقة، تتعلق بانتشار الجماعات المسلحة وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني، في محافظة طولكرم.

وتتجلى هذه الأهمية التطبيقية للبحث في تعزيز السياسات الأمنية والاستراتيجيات الوطنية كونه يقدم رؤية للجهات الأمنية والسياسية حول طبيعة انتشار الجماعات المسلحة وتأثيراتها على الاستقرار الأمني والاجتماعي، مما يمكنها من تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة هذه الظاهرة.

وكما يساعد البحث أيضاً صانعي القرار على معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسهم في انتشار الجماعات المسلحة وتقليل التوترات داخل المجتمع.

ويسهم البحث في رفع مستوى الوعي بين المواطنين حول تأثير الجماعات المسلحة على النسيج الاجتماعي والأمان الشخصي، مما يشجعهم على التعاون مع السلطات وتعزيز ثقافة رفض العنف.

ويمكن للبحث أن يقدم توصيات للمؤسسات الارشادية والاجتماعية حول تصميم برامج إعادة تأهيل أفراد الجماعات المسلحة ودمجهم في المجتمع، مما يقلل من احتمال عودتهم إلى النشاطات المسلحة.

وأخيراً يسهم البحث بتوفير قاعدة معرفية تستفيد منها الدراسات المستقبلية وصناع القرار في التعامل مع التحديات الأمنية في المناطق الفلسطينية، مما يجعله مرجعًا مهمًا في هذا المجال.

حدود الدراسة

تم تحديد إطار هذه الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود البشرية: جميع العاملين من ضباط صف ضابط وضابط في جهاز جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم والبالغ عددهم تقريباً (110) ضابط/ة.
- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في خلال العام (2024/2023).
- الحدود المكانية: تم توزيع أدوات الدراسة في جهاز جهاز المخابرات العامة في طولكرم.

مصطلحات الدراسة

الجماعات المسلحة: «مجموعة من الأفراد الذين يتحدون تحت راية مشتركة لتحقيق غايات قد تكون سياسية أو اجتماعية أو دينية، باستخدام الطرق غير قانونية وشرعية كالقوة المسلحة والتمرد، ويمكن أن تظهر هذه الجماعات في سياقات متنوعة» (حساني،2019، ص11).

الأمن الاقتصادي: يعرف الأمن الاقتصادي بتقليل الفجوة الاقتصادية، وضمان توزيع عادل للثروات والفرص الإقتصادية بين الأفراد والدول.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ويشدد على ضرورة عدم تعريض الأفراد والمجتمعات لمخاطر الفقر والبطالة والتضخم المالي، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (UNCTAD, 2021)

الأمن الاجتماعي: في مفهومه الشامل، يغطي جميع جوانب الحياة التي تهم الإنسان في العصر الحديث، بما في ذلك الحياة المالية والإقتصادية والإستقرار الشخصي. يشمل أيضاً توفير الأمان الاجتماعي من خلال توفير الخدمات الأساسية، مما يضمن عدم شعورهم بالحاجة أو الفقر، مثل الخدمات التعليمية، والثقافية، والإجتماعية والطبية.

الهدف من ذلك هو تحقيق الرفاهية الشخصية والوقاية من الجريمة والانحراف (الكيلاني، 2012).

الأمن السياسي والقانوني: هو الحفاظ على استقرار النظام السياسي وضمان السيادة القانونية لضمان بيئة سياسية وقانونية مستقرة تعزز العدالة والقانونية، وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات.

الأمن السياسي يهدف إلى المحافظة على الاستقرار الداخلي ومنع التهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعرقل النظام السياسي، بينما الاهتمام الأمني القانوني يركز على ضمان الإمتثال للقوانين والتشريعات للحفاظ على النظام ودعم حقوق المواطنين في الحصول على حماية قانونية عادلة (World Bank, 2020).

الإطار النظري:

الأمن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان، إذ لا يمكنه العيش بدونه، فهو لا يقل أهمية عن الطعام والشراب، بل قد يتفوق عليهما في العديد من الأحيان، لأن الإنسان لا يستطيع الاستمتاع بلقمة العيش دون توفر الطمأنينة والسلام، وقد أدرك الإنسان منذ اليوم الأول لحياته حاجته إلى الأمن والأمان والطمأنينة (طشطوش، 2012).

الأمن في اللغة: هو نقيض الخوف، ويعني السلامة.

يُشتق الفعل «أمن» من «أمنا»، مما يدل على اطمئنان النفس وسكّون القلب وزوال الخوف.

المعنى الإصطلاحي للأمن هو: الحالة الهامة والأساسية لنمو الحياة الإجتماعية وتقدمها وتنميتها، وهو الشرط الأساسي لنجاح أي نشاط بشري.

يقول وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا (Robert McNamara) في كتابه جوهر الأمن: الأمن يمثل التطور والتنمية، سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية، في إطار حماية مضمونة.

إن الأمن الحقيقي للدولة يستند إلى فهم عميق للمصادر التي تهدد قدراتها المتنوعة، ومواجهتها لتوفير الفرصة لتنمية تلك القدرات بشكل فعلي في جميع المجالات الآنية والمستقبلية (كواري، 2012).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يتم تقسيم الأمن من منظور موضوعي إلى قسمين: الأول: الأمن العام (الشامل): الذي يتضمن جميع جوانب الحياة، والثاني: الأمن الخاص: ويشمل أمن الأفراد، وأمن المعلومات، وأمن المواقع.

أما من الناحية الجغرافية، يُقسم الأمن إلى: أولاً الأمن القومي (الوطني): المعني أساسًا بأمن الدولة.

وثانياً: الأمن الإقليمي: ويعني الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

أما ثالثاً: ويدعى الأمن الدولي: أمن العالم بأسره، والذي يُعرف حالياً بالأمن الإنساني المشترك الذي يمثل الإنسانية جمعاء.

لقد تطور مفهوم الأمن الشامل ولم يعد مقصوراً على رجل الأمن فقط، بل تعداه ليشمل كل مواطن. فضلاً عن المجتمع المدني بهذه المنظومة، لضمان تجاوز التحديات وتحقيق المصلحة والغاية الوطنية العليا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والبلاد التي تواجه مختلف التحديات، وعلى رأسها التحدي الأمني.

ومع التطور المستمر في قدرات وإمكانات أجهزة الأمن العربية، وجميع الأجهزة الأمنية في مختلف المجالات، وإحداث التغيير الدائم في العمل الشرطي والأمني (المشهداني، 2020).

الأمن الاقتصادي

يعد الأمن الاقتصادي جزءاً من نظام أمني متكامل يغطيه مفهوم الأمن البشري، والذي يهدف إلى تحرير نفسه من الخوف والحاجة، وبعبارة أخرى، لتأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض، لتزويد الناس باحتياجاتهم ومساعدتهم على حماية أنفسهم من المخاطر التي قد يواجهونها.

وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي بأنه: «قدرة الأشخاص والأسر والمجتمعات على تغطية حاجاتهم الأساسية باستدامة، مع الحفاظ على كرامتهم أثناء ذلك»، وهذا حاجات الأفراد والبيئات المحيطة بهم، بالإضافة إلى الحاجة للحفاظ على التعريف قد يختلف في جوهره تبع من الطعام، والمسكن، والملبس، المعايير الثقافية الرائجة فيها، وقد يشمل التعريف النظافة الشخصية أو العامة، وكل من الممتلكات المطلوبة لكسب العيش، والتكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية والتعليم.

ويرتبط مفهوم الأمن الاقتصادي في تعريفه المتعلق بتمتع الفرد ببنية تحتية بمفهوم الضمان الاجتماعي، فهما متشابهان جد أساسية كالتعليم والصحة والأمور المتعلقة بالعمل (عبدلي، 2022).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

محددات الأمن الاقتصادي

ومن اجل تحقيق الأمن الاقتصادي يرى (عبدلي 2022) مكونات الأمن الاقتصادي في عناصر جانبية كالآتي:

- أمن الدخل: هو توقع استحقاق دخل مرضٍ: إما عن طريق كسبه بالعمل أو على شكل ضمان اجتماعي.
- أمن التمثيل الفردي والجماعي: وهو حق الاشخاص والمجموعات المكتسب بالقانون، والمتمثل بأحقيتهم في المشاركة بالمنظمات، أو ن تكون لهم هيئة ممثلة لهم تطالب بحقوقهم وتهتم بآرائهم وتطرح مشاكلهم.
- أمن سوق العمل: يتمثل هذا الامن بتوافر الفرص والأنشطة التي تسمح بكسب الدخل الكافي من خلالها.
- الامن الوظيفي: وهو الحماية من خسارة الفرد لمصدر رزقه.
- أمن العمل: وجود منافذ في المنظمات أو سوق العمل تسمح للفرد بالتحكم في طبيعة العمل وبناء مسار منهي.

الأمن الاجتماعي

أصبح الأمن الاجتماعي اليوم يمثل خط الدفاع الأول، لحماية الوطن والمواطنين من كافة الأخطار الداخلية سواء الأخطار البيئية الطبيعية)، أو الاجتماعية (الجريمة)، وحتى الاقتصادية، والسياسية، وكذلك الأخطار الخارجية.

فالرعاية الاجتماعية للشباب وكبار السن والمرأة، وتوفير حياة كريمة لهم، تدخل ضمن سياق هذا المفهوم

وكذلك الحد من انتشار الجريمة في المجتمع، حيث لا بد للمواطن أن يعيش حياة كريمة آمنة، فولائه لوطنه ومؤسساته هو أمن اجتماعي.

فالأمن الاجتماعي ضرورة أساسية من ضروريات الحياة، لأنه يحافظ على أمن الناس في مساكنها، وأمنهم في الشارع والأسواق وأماكن العمل والدراسة، وهذا يعني أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق السلطة السياسية بالدرجة الأساس ومؤسساتها الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتلقين الناس أسس الثقافة الأمنية.

لقد تعددت مفاهيم وتعريفات الأمن الاجتماعي حسب مجالاته واتجاهات الحاجة إليه ونستعرض أهم المفاهيم والتعريفات للوصول إلى مفهوم عام وشامل وأهم هذه التعريفات هي:

يعني الأمن الاجتماعي أن الأفراد والجماعات في مأمن من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم، مثل المخاطر أو الأجنبية كتعرض البيوت والمحال إلى السرقات، أو تعرض الأشخاص

للقتل والاختطاف، أو تعرض الأماكن للتفجيرات، وجميع هذه المخاطر سيتحمل الأبرياء تكاليفها الناجمة عن غياب الأمن الاجتماعي (المدني، 2011).

ويعرف باري يوزان (Buzan Barry) الأمن المجتمعي بأنه « عدم وجود تهديد على القيم الأساسية في المجتمع، إذ يرى أنه قدرة المجتمع على البقاء والمحافظة على أسسه، في ظروف مقبولة لتطوير وحفظ الأسس اللغوية والثقافية والتقليدية (بن عنتر، 2005).

تعرض المجتمع الفلسطيني لعملية تحطيم وتفكك طالت كافة مقوماته، وذلك نتيجة قيام دولة إسرائيل وتوسعها على الأراضي الفلسطينية، واستيلائها على مقومات هذا المجتمع، حيث أصبح واقع هذا المجتمع لا يشكل بنية متكاملة على غرار المجتمعات الأخرى، وجرت محاولات لمحو الشخصية الفلسطينية، وبفضل الدور الذي قام به المثقفون الفلسطينيون وزملاءهم المتعلمون في إعادة الإعتبار للشخصية الفلسطينية من خلال بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفجير الثورة الفلسطينية التي أعادت للفلسطيني ثقته بنفسه، وأبرزت الهوية الفلسطينية بقوة على الساحة العربية والدولية بعد غياب طويل (المدني، 2011).

الجماعات المسلحة

لا يوجد اتفاقاً دولياً لتعريف الجماعات المسلحة، ويشير هذا المصطلح إلى طرف من غير الدول في نزاع مسلح دولي أو غير دولي، ويستخدم القانون الإنساني مصطلح "القوات المسلحة" لتوصيف وتعريف المقاتلين الذين يقاتلون داخل دولة طرف في النزاع. وتلعب الجماعات المسلحة من غير الدول دوراً رئيسيًّا في النزاعات المسلحة المعاصرة الدولية منها وغير الدولية.

وقد عرف البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949 الجماعات المسلحة من غير الدول في المادة 1-1 على أنها "قوات مسلحة منشقة، أو جماعات نظامية مسلحة أخرى" تقاتل قوات مسلحة نظامية، أو تقاتل بعضها بعضًا على أرض دولة أو عدة دول.

هناك واقع يعيشه أفراد الجماعات المسلحة في أغلب الأحيان وتنطبق هذه الوقائع عليهم دون توجيه أهمية وإدراك منهم لهذه الوقائع مما يضعهم في دائرة الشك، فيشير الحسيني في واقع الجماعات المسلحة انهم (الحسيني، 2007):

- لا يعرفون قياداتهم العليا المباشرة.
- لا يعرفون من اين يأتي تمويلهم.
- لا يعرفون من يخطط ويرسم لها اهدافهم وينظر لهم استراتيجياتهم.
- لا يراعون أية أعراف أو قوانين أو أصول أو معاهدات أو اتفاقيات شرعية كانت أو دولية أو مدنية.
- لا يعتقدون بأيديلوجية خاصة ثابتة، يمكن وصفها بمزيج من الإسلامي والقومي والارتزاقين.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الجماعات المسلحة الفلسطينية

يشير مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) أن الجماعات المسلحة في الضفة الغربية هي جماعات محلية أنشأها مجموعة من الشبان، ولا تتبع أي فصيل ساسي، كما أنها غير واضحة الرسالة والهدف، وإن وجود الجماعات المسلحة غير نظامية خارج إطار السلطة الوطنية الفلسطينية يفرض على هذه السلطة العديد من التحديات السياسية والاجتماعية.

ففي المقام الاول ومن الناحية المؤسساتية تعمل الجماعات المسلحة الغير نظامية على تقويض ما تبقى من شرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ففي بعض المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، أضحى استخدام القوة حكراً على الجماعات المسلحة التي لا تحتكم الى نظام محدد في عملها وزيادة على ذلك تقع هذه الجماعات فريسة تحكم بعض أصحاب النفوذ، أو الأطراف الخارجية التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة الفلسطينية، (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2024).

ورغم ما تمتلكه هذه الجماعات المسلحة الفلسطينية غير النظامية من قاعدة جماهيرية، أصبحت هذه الجماعات تجمع أعمالها العسكرية في التدخل في الشؤون الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين، ومن الأمثلة على هذا الوضع الغريب أن تلك الجماعات أصبحت تشارك في حل الخلافات والبت في المنازعات الناشئة بين المواطنين، وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى تورطها في العديد من أعمال الابتزاز والاعتداءات المسلحة ونهب الممتلكات.

وفي معظم الأحيان، كانت النشاطات التي تقْدم عليها هذه الجماعات بإلحاق الأذى والضرر بجمهور المواطنين الفلسطينيين بصورة مباشرة، وذلك من خلال استخدام السلاح والمتفجرات في غير موضعها، كما أن تلك الأعمال تلحق الضرر بالفلسطينيين بصورة غير مباشرة من خلال استثارة العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تلحق الأذى بالمواطنين في المناطق التي تنفذ فيها، وعلاوة على ما تقدم، عززت هذه الجماعات المسلحة غير النظامية من ظاهرة انتشار الأسلحة في أوساط المجتمع الفلسطيني.

وفي السنوات الأخيرة وبعد انتشار الجماعات المسلحة في مختلف المناطق في الضفة الغربية أصبح هناك تهديداً كبيراً على أمن الأفراد الذين يجاورون هذه الجماعات بسبب حملهم للسلاح في المناطق المؤهلة بالسكان واستخدامها بصفة غير شرعية إضافة الى نشرهم للمتفجرات (الكوع) في المناطق المكتظة بالسكان وعلى الشوارع الرئيسية مما أدى لتلقي قوى الأمن الفلسطينية شكاوى عدة من مؤسسات وأفراد حول هذه المواد الخطرة والحواجز أمام مدارس الأطفال والتي تشكل هذه المواد تهديداً على حياة المدنيين (دويكات، 2023).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

حاجة الأجهزة الأمنية لترسيخ الأمن

بات من المؤكد أن قوة الأجهزة الأمنية مهما كبرت وتعاظمت إمكاناتها البشرية والمادية، فإنه يستحيل عليها أن تغطي جميع أنحاء منطقة الإختصاص الجغرافي، بالانتشار الأمني الكافي، ما لم تتحقق أساسيات الأمن الشامل في المجتمع، وتنمية المسؤولية المجتمعية تجاه الأمن، وترجمتها إلى واقع حي وملموس.

والأمن اليوم بات مسؤولية مجتمعية قبل أن يكون مسؤولية أفراد محدودين، وإن جهات عديدة في المجتمع المعاصر بدأت تمارس أدواراً وقائية أساسية وجوهرية في مجال الوقاية والتحصين.

لذا يستوجب على أجهزة الأمن ألا تعمل منفصلة عن أدوار تلك الجهات، وأن تعمل بكل جد من أجل إسناد تلك الجهود، وتوطيد أواصر العلاقة والثقة والتعاون المشترك بعيداً عن الإنغلاق المهني، والتحيز الفئوي، والتحسس غير المبرر من الآخرين.

وهذا يتطلب تأهيلاً خاصاً لأجهزة الأمن، كي تستوعب حقائق العصر، وأنها لم تعد وحدها في الميدان، بل لا بد من إتاحة الفرصة لكل الجهات المجتمعية الأخرى، كي تمارس أدوارها ومسؤولياتها وأنشطتها في حركة التصدي الإجتماعي للإنحراف والجريمة (المشهداني، 2020).

الدراسات السابقة

هدفت دراسة الحمد (2021) في ايضاح دور الجماعات المسلحة في تدويل النزاعات المسلحة، حيث أظهر الباحثان القصور الهائل في الأحكام التي تتناول النزاعات المسلحة غير دولية ، وهو الذي ألقى بظلاله على المشاكل المتفاقمة التي حصلت فيما بعد في ميدان النزاعات المسلحة المداولة، وازدياد وتيرة المصالح السياسية والتجاذبات الدولية التي تحكمها ، هذا وسلطت الضوء على ظهور الجماعات المسلحة كأذرع للدول الاستعمارية ، وما تفرزه من آثار سلبية على الأمن القومي لتلك الدول ، حيث اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي، من خلال تحليل قواعد القانون الانساني الدولي، بالإضافة الى الاستعانة بالمنهج التطبيقي ،عبر تدعيم البحث ببعض التطبيقات الفضائية، تأتلف مع إفراد اتفاقية خاصة بهذا النوع من النزاعات المسلحة. وتوصل الباحثان الى السبب في انتهاك حقوق الإنسان وازدياد ضحايا النزاعات المسلحة، إلى إغفال المجتمع الدولي لمسألة الجماعات المسلحة ودورها في تهديد الأمن الإقليمي.

وهدفت دراسة بادي (2020) الى استعراض التطورات التاريخية التي أسهمت في ظهور أشكال متنوعة من الجماعات المسلحة في ليبيا، والجهات التابعة لها هذه الجماعات. حيث يتقصى الباحثان أثر تحولات الاندماج المجتمعي في هذه الجماعات، وأبعادها المختلفة على توفير الأمن. اعتمد الباحثان في هذا البحث على مصادر رئيسية وثانوية، بما فيها مقابلات أجريت مع الجهات الأمنية الليبية الفاعلة، خلال الفترة من عام 2019 الى عام 2020 لتحديد الخصائص المميزة

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

للحكومة الأمنية في ليبيا. حيث توصل الباحثان الى تداعيات توفير الأمن الليبي، منها الإندماج الإجتماعي في الجماعات المسلحة والتي أشار من خلالها الى أن عملية إصلاح القطاع الأمني لكي تكون فعالة يجب أن تعتمد على مشاركة المناصرين الليبيين الذين يفضلون رؤية موفري أمن محترفين تحت إشراف الدولة.

في حين هدفت دراسة حساني (2019) إلى إظهار الصراعات ذات الطابع المسلح بين الجماعات المسلحة ودول، أو بين هذه الجماعات نفسها، تحت تأثير عوامل عرقية، أو قبلية أو على القيم والمعتقدات. وقد استندت هذه الدراسة على مناهج متعددة ومعتمدة في العلوم الانسانية والاجتماعية لتحليل وتفسير ظاهرة الصراعات، ومن هذه المناهج: منهج اللعبة، والحاجات الأساسية، ومنهج الحسابات المنطقية لأطراف الصراعات.

ووضح الباحثان مفهوم كل من الصراعات والتسوية والجماعات المسلحة، في حين أوضح نظرياً سبل تهدئة الصراعات وهو تسوية تشبع جميع حاجات الأطراف بالتساوي، وقد أعتبره نظرياً حل مثالي للغاية، رغم أن الحقائق أثبتت بأن المجتمع الدولي عاجز عن تحقيق تسويات عادلة تلبي حاجات الدول والجماعات بالتساوي، كأن يغير أحد أطراف الصراع في بعض القضايا التي كان يواليها سابقاً، وتقديم حلول وسطية للتسويات على الموارد المتنازع عليها.

كما هدفت دراسة كامبانيس وآخرون(Cambanis, et al, 2019)، والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، والصادرة عن مؤسسة (The Century Foundation) حيث توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المسلحة المؤثرة تستمر في إرباك صانعي السياسات والدبلوماسيين والمحللين بعد وصولهم إلى الساحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإظهار العوامل التي تجعل الجهات الفاعلة الهجينة ناجحة في دورها، وفقاً لمدر تأثيرها وقدرتها على إبراز قوتهم عسكرياً وسياسياً ، الى جانب عمرها الزمني ، حيث اعتمد الكتاب في دراسة العديد من الجماعات الموجودة في بعض دول الشرق الأوسط ، بالإعتماد على سنوات من العمل الميداني في حين أقاموا على معالجة تحليلية وسياسية لهذه الجماعات.

وتوضح الدراسة الطرق التي يمكن بها للجماعات المسلحة في كيفية التحول من خلال قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، وتأدية أدوار مهمة في دولها.

وتشير دراسة لاروسي وويرزنير (La Rosa& Wuerzner, 2008) أنه من المقبول على نطاق واسع أن معاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي تشكل أداة مهمة لتحسين الإمتثال للقانون. إلا أنه لم يتم إجراء سوى القليل من الأبحاث حول الإلتزامات المفروضة على الجماعات المسلحة بفرض العقوبات وإمكانياتها للقيام بذلك.

تناقش هذه المقالة خصائص الجماعات المسلحة التي تؤثر على استعدادها وقدرتها على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، ومعاقبة أعضائها الذين يرتكبون الإنتهاكات. وتتخذ نهجًا شاملاً لهذه العقوبات، وتحلل الأساليب المختلفة لمعاقبة أعضاء الجماعات المسلحة، بما في ذلك العقوبات التأديبية والعقوبات الجزائية، التي تفرضها الدولة والعقوبات الجزائية التي تفرضها الجماعة نفسها.

وهدفت دراسة الحسيني (2007) الى التعرف على الجماعات المسلحة في العراق، ومعرفة الحالة التي وصل إليها الشعب العراقي بعد ظهور هذه الجماعات، من خسائر مادية وبشرية، وما تسببه الجماعات من خسائر فادحة للشعب وأثارتها النفسية، والدمار الهائل للبنى التحتية والعمرانية، وانعدام الأمن في المنطقة العراقية، في حين أشار الباحثان الى واقع هذه الجماعات في عدم معرفتهم من أين يأتي تمويلهم ولا من يخطط لهم ويرسم لهم أهدافهم.

وتجدر الإشارة إلى أن تشخيص نوعية عمل هذه المجموعات من ناحية كونها مقاومة أم إجرام أو خليط من هذه الحالات المعقدة. لأن الخفي منهم ومن أعمالهم وأفكارهم ومعتقداتهم أكثر وأكبر وأعمق مما يجهرون به.

وقد اعتمد الباحثان على البيانات والمقالات التي صنفت الجماعات المسلحة على أُسس مختلفة منها دينية، أو عرقية، أو حزبية. حيث قامت بإحصاء جميع هذه الجماعات دون تصنيف مقاوميها وارهابيها ومجرميها وترك الخيار للقارئ التصنيف.

ومما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تركز على السياق الفلسطيني المحلي، وتقديم رؤى من داخل المؤسسات الأمنية، وتحليل التحديات السياسية والإجتماعية للجماعات المسلحة، كما أنها تسلط الضوء على تأثير هذه الجماعات على شرعية السلطة الوطنية واستقرار المجتمع الفلسطيني، ما يجعلها إضافة قيمة للأدبيات الأكاديمية في هذا الموضوع.

طريقة الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقه الكمي، بما يتضمن تفسير البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها، بهدف وصف انتشار الجماعات المسلحة وتأثيراتها واستخلاص النتائج من وجهة نظر ضابط جهاز المخابرات العامة بمحافظة طولكرم. وكما يهدف لفهم هذا الحاضر وتوجيه مستقبله. من خلال ربط نتائج الدراسة مع وصف واقعي للعوامل المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف تحديث أو تعديل أو تحديد أو اقتراح خيارات أخرى لتجربتها وتحديد إمكانية اعتمادها للتطوير والإصلاح.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

عينة الدراسة

تألفت العينة من (50) ضابط/ة من جهاز المخابرات العامة العامة في محافظة طولكرم، من الذكور والإناث، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة. حيث قام الباحثان بتوزيع (60) استبانة بشكل عشوائي، وبعد التوزيع والاسترداد تم استبعاد (10) استبانات بسبب عدم الصلاحية، لتكون عينة الدراسة النهائية التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (50) استبانة. والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها الديموغرافية (ن=50)

المتغيرات	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	44	88.0
	انثى	6	12.0
	المجموع	50	100%
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فدون	27	54.0
	بكالوريوس	16	32.0
	دراسات عليا	7	14.0
	المجموع	50	100%

أداة الدراسة

قام الباحثان باستخدام أداة الإستبانة، بعد المراجعة والاطلاع على العديد من الإطار النظري والدراسات والأبحاث السابقة، من خلال تطوير أداة الإستبانة لتقيس تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، وتكونت الأداة في صورتها النهائية، من قسمين:

القسم الأول يخص البيانات الديموغرافية للمبحوثين، تمثلت في الجنس، والمؤهل العلمي.

القسم الثاني مكون من الفقرات التي تقيس تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، ويبلغ عدد هذه الفقرات (45) فقرة، مُبوبةَ في ثلاث مجالات، والجدول (2) يوضح ذلك:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

جدول 2: فقرات أداة الدراسة

المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقتصادي	13-1	13
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإجتماعي	17-1	18
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	15-1	16
المجموع		**45**

تم تصميم فقرات الأداة وفقاً لمقياس ليكرت (Likert Scale)، وتم تصحيح المقياس وفقاً للتدريج خماسي الأبعاد، وتم إعطاء الأوزان على النحو التالي: تدريج موافق بشدة: (5) درجات، وتدريج موافق: (4) درجات، وتدريج محايد: (3) درجات، وتدريج معارض: درجتين، وتدريج معارض بشدة: درجة واحدة.

صدق الأداة

استخدم الباحثان نوعان من الصدق وهما:

أولاً: الصدق الظاهري:

وهو ما يعرف بصدق المحكمين، وللتحقق من الصدق الظاهري توجه الباحثان بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من الخبراء والأساتذة المختصين، وطلب الباحثان منهم التكرُّم بدراسة الأداة وإبداء الرأي بشأنها من حيث ملاءمة الفقرة لما كانت تهدف لقياسه، ومدى ملاءمتها للأبعاد التي وضعت فيها، ومستوى الصياغة اللغوية ووضوح الفقرة، وبعد التحكيم، اتفق المحكمون على ضرورة تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات وتفسيرها، وإجراء التعديل بالحذف والإضافة للفقرات، وكما تشير إلى أن الأداة تتمتع بأمانة مقبولة و الصدق.

ثانياً: صدق البناء:

للتأكد من صدق البناء، تم استخراج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة من الفقرات مع المحور، وللتعرف على مدى بناء وتماسك الفقرات في قياس المحور الذي تنتمي إليه، كما هو موضح في الجدول (3):

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

جدول 3: قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المحور الذي تنتمي اليه.

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.822	13	**0.726	25	**0.773	37	**0.524
2	**0.897	14	**0.552	26	**0.582	38	**0.625
3	**0.822	15	**0.770	27	**0.582	39	**0.711
4	**0.439	16	**0.403	28	**0.527	40	**0.736
5	**0.726	17	**0.719	29	**0.616	41	**0.666
6	*0.223	18	**0.716	30	**0.556	42	**0.528
7	**0.470	19	**0.489	31	**0.403	43	**0.517
8	**0.588	20	**0.719	32	**0.600	44	**0.478
9	**0.772	21	**0.616	33	**0.511	45	**0.536
10	*0.218	22	**0.556	34	**0.547	46	**0.635
11	*0.299	23	**0.747	35	**0.736	47	**0.649
12	**0.641	24	**0.777	36	**0.644		

يُلاحظ من البيانات في الجدول (3) أن معاملات ارتباط الفقرات مع المحور الذي تنتمي اليه الفقرة تراوحت ما بين (0.223 – 0.897).

وفي ضوء نتائج التقارب الداخلي لفقرات محاور الأداة التي تقيس تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، لم يحذف أي فقرة من تلك الفقرات، بحيث أن جميع فقرات الأداة على المحاور الثلاثة تتمتع بعلاقة ارتباط مقبولة عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى صدق فقرات الأداة.

ثبات الأداة:

يقصد بثبات الأداة أن يعطي المقياس نفس النتيجة تقريباً حتى عند إعادة استخدامه، وقد تحقق الباحثان من ثبات أداة الاستبانة باستخدام الطرق الآتية:

أولاً: الثبات بطريقة الاتساق الداخلي:

استخدام الباحثان معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من قوَّة الإتِساق بين الفقرات في أداة الدراسة ونتائج الجدول (4) توضح ذلك:

جدول 4: نتائج معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على محاور الأداة

المحور	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ الفا
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقتصادي	13	0.838
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإجتماعي	17	0.864
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	15	0.879

يظهر جدول (4) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا كانت مقبولة على جميع محاور أداة القياس وبلغت على التوالي (0.838، 0.864، 0.879) وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، كون قيمة معامل كرونباخ ألفا (Alpha 0.60 ≤).

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف):

يبين جدول رقم (5) نتائج اختبار كولمجروف– سمرنوف (Kolmogorov–Smirnov test) لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات من عدمه، وذلك لاختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة (اختبارات معلمية–اختبارات لامعلمية).

جدول 5: اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	اختبار Z	مستوى الدلالة
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي	0.678	0.74
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي	1.037	0.23
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	0.869	0.77

يتضح من نتائج جدول رقم (5) أن قيمة مستوى الدلالة لكل من محاور الدراسة كانت أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي:

ما تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة والجداول (6، 7، 8، 9) تظهر ذلك.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أولاً: نتائج السؤال الفرعي الأول: مجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي:

جدول 6: الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني تبعاً لمجال الأمن الإقتصادي

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	أثر انتشار الجماعات المسلحة على عملية الشراء والبيع في المحافظة	4.4861	.649880	89.72	مرتفعة جدا
2	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في زيادة نسبة الفقر والبطالة بين الشباب	4.4722	.555950	89.44	مرتفعة جدا
3	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في استنزاف الممتلكات العامة	4.3889	.703220	87.78	مرتفعة جدا
4	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تخريب البنية التحتية	4.2222	.610290	84.44	مرتفعة جدا
5	يسهم انتشار الجماعات المسلحة في هدر الموارد	4.2083	.670030	84.17	مرتفعة
6	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في رفع تكاليف السلع والخدمات المقدمة للمواطنين	4.1528	.620310	83.06	مرتفعة
7	أسهم انتشار الجماعات المسلحة في قصور الخدمات المقدمة للمواطنين	4.1389	.538790	82.78	مرتفعة
8	أدى انتشار الجماعات المسلحة في خلق بيئة استثمارية غير آمنة وهروب المستثمرين	4.1111	.617940	82.22	مرتفعة
9	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة في زيادة الأزمات الاقتصادية	4.0833	.686900	81.67	مرتفعة
10	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في إضعاف الايرادات العامة للدولة	4.0694	.678160	81.39	مرتفعة
11	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تراجع معدلات التنمية	4.0556	.767090	81.11	مرتفعة
12	أدى انتشار الجماعات المسلحة في اضعاف كفاءة وجودة المرافق العامة	4.0556	.729440	81.11	مرتفعة
13	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تنامي ظاهرة غسيل الأموال	4.0417	.637720	80.83	مرتفعة
الدرجة الكلية لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقتصادي		**4.1912**	**0.65120**	**83.82**	**مرتفعة**

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يظهر الجدول (6) أن درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي، كانت مرتفعة جداً على الفقرات (1–4)، حيث كانت النسب المئوية لاستجابة أفراد العينة على هذه الفقرات ما بين (89.72%– 84.44%).

كما كانت الدرجة مرتفعة على الفقرات (5–13) حيث كانت النسب المئوية لاستجابة أفراد العينة على هذه الفقرات ما بين (84.17%– 80.83%).

أما الدرجة الكلية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقتصادي فقد كانت مرتفعة، حيث بلغت النسبة المئوية الكلية (83.82%).

يُفسر الباحثان هذه النتيجة إلى وجود إدراك قوي لدى المشاركين لتأثير الجماعات المسلحة على مختلف جوانب الإقتصاد، حيث تساهم أنشطة الجماعات المسلحة بشكل كبير في زعزعة الإستقرار الإقتصادي من خلال عدة أوجه، منها: تدمير البنية التحتية، وتهديد الإستثمارات، وتعطيل حركة التجارة والنقل، واستنزاف الموارد المالية للدولة في مواجهتها.

يتضح هذا التأثير أيضًا في ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستويات الدخل في المناطق المتأثرة بوجود الجماعات المسلحة، حيث تؤدي البيئة غير المستقرة إلى هروب رؤوس الأموال، وتراجع في فرص العمل، وانخفاض في القدرة الإنتاجية للمجتمع، ما يؤثر بشكل عام على مستويات النمو الإقتصادي.

لذلك، يربط الباحثان هذا الوعي العالي بين المشاركين وبين تجربة المجتمعات المتضررة، والتي جعلتهم يلمسون بشكل مباشر هذه الجماعات على حياتهم الإقتصادية.

ثانياً: نتائج السؤال الفرعي الثاني: مجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإجتماعي:

جدول 7: الأوساط الحسابية والإنحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني تبعاً لمجال الأمن الإجتماعي

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يشكل انتشار الجماعات المسلحة تهديدا على حياة المواطنين	4.4587	0.68555	84.66	مرتفعة
2	اسهمت الجماعات المسلحة في نشر السلاح غير الشرعي	4.4212	0.64748	84.17	مرتفعة

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
3	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى تقويض السلم الأهلي	4.3652	0.63252	83.89	مرتفعة
4	يسهم انتشار الجماعات المسلحة في التعدي على الملكيات الخاصة	4.2586	0.62896	83.61	مرتفعة
5	يسهل انتشار الجماعات المسلحة الغزو الثقافي	4.2083	626580.	83.33	مرتفعة
6	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى الشعور بالظلم	4.1944	743780.	82.98	مرتفعة
7	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة إلى زيادة الجريمة	4.1806	718500.	82.22	مرتفعة
8	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة في إضعاف الولاء والإنتماء	4.1667	769120.	81.67	مرتفعة
9	يعمل انتشار الجماعات المسلحة على تراجع القيم الأخلاقية والإنسانية	4.1111	760940.	81.25	مرتفعة
10	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى خلخلة الرفاه الاجتماعي	4.0833	666080.	80.28	مرتفعة
11	أسهم انتشار الجماعات المسلحة الى اثارة الفتن والنزاعات الداخلية	4.0139	517120.	80.00	مرتفعة
12	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى تمزيق وتهديد النسيج والتماسك المجتمعي	4.0000	556650.	79.85	مرتفعة
13	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى العنف	3.9899	0.54744	79.11	مرتفعة
14	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى زيادة الهجرة	3.9788	0.53258	78.59	مرتفعة
15	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى بث روح اليأس لدى المواطنين	3.8667	1.18254	77.33	مرتفعة
16	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى احتضان الجماعات الإرهابية وعصابات الاجرام المنظم	3.7658	1.17455	76.28	مرتفعة
17	ساهمت الجماعات المسلحة في اعادة روح المقاومة الفلسطينية	3.6619	1.13449	73.24	مرتفعة
الدرجة الكلية لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي		**4.1014**	**0.73675**	**80.73**	**مرتفعة**

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يظهر الجدول (7) أن درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإجتماعي كانت مرتفعة على الفقرات (1–17)، حيث بلغت النسب المئوية لإستجابة أفراد العينة على هذه الفقرة (84.66%–73.24%)،

أما الدرجة الكلية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي كانت مرتفعة، وبلغت النسبة المئوية الكلية (80.73%).

يُعزى هذا التأثير الكبير إلى عدة عوامل منها: زيادة الشعور بعدم الأمان بين الأفراد، وانتشار الخوف وعدم الإستقرار الإجتماعي في المناطق المتضررة من وجود الجماعات المسلحة.

كما يؤدي نشاط الجماعات المسلحة إلى اضطراب النسيج الإجتماعي من خلال انتشار العنف، وارتفاع معدلات الجريمة، مما يقلل من الثقة بين الأفراد، ويؤدي إلى تزايد الانقسامات الإجتماعية، وظهور حالات نزوح سكاني بحثًا عن الأمان.

ثالثاً: نتائج السؤال الفرعي الثالث: مجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني:

جدول 8: الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني تبعاً لمجال الأمن السياسي والقانوني

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تقليل من هيبة الدولة والمؤسسات الرسمية بين أبناء شعبها	4.4635	0.69625	89.36	مرتفعة جداً
2	ساهمت الجماعات المسلحة في تعزيز التفرقة الحزبية	4.4612	0.69215	89.11	مرتفعة جداً
3	عطل انتشار الجماعات المسلحة امكانية فرض سيادة القانون في المحافظة	4.4587	0.68794	88.69	مرتفعة جداً
4	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تسهيل الهيمنة الإسرائيلية على بعض المناطق الفلسطينية	4.4532	0.68693	87.68	مرتفعة جداً
5	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في ازدياد عدد العملاء لدى الاحتلال الإسرائيلي	4.4509	0.67820	86.54	مرتفعة جداً
6	ساهمت الجماعات المسلحة في اضعاف دور المؤسسة الأمنية وممارسة واجباتها	4.4423	0.67412	85.67	مرتفعة جداً

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
7	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في كبت الحريات العامة	4.4363	0.66857	84.53	مرتفعة
8	يسهم انتشار الجماعات المسلحة في تقويض قدرة الدولة على مواجهة التهديدات	4.4269	0.64328	84.10	مرتفعة
9	ساهم انتشار الجماعات المسلحة في تهديد النظام السياسي	4.3685	0.63241	84.00	مرتفعة
10	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى الحد من قدرة صانع القرار على اتخاذ القرارات السلمية	4.2307	0.62417	83.42	مرتفعة
11	ادى انتشار الجماعات المسلحة الى الخلط بين حركة المقاومة الوطنية والميليشيات او الجماعات المندسة	4.2287	0.62249	82.67	مرتفعة
12	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى اعاقة الوصول الى العدالة	4.2138	0.62148	82.13	مرتفعة
13	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى اعاقة العملية الديمقراطية	4.2067	0.62032	81.49	مرتفعة
14	أسهم انتشار الجماعات المسلحة الى الإخلال بالنظام العام في المحافظة	4.1936	0.62000	80.34	مرتفعة
15	يؤدي انتشار الجماعات المسلحة الى زيادة خرق القوانين والتهرب من العقاب	4.1874	0.61985	80.17	مرتفعة
الدرجة الكلية لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني		**4.3481**	**0.65254**	**84.66**	**مرتفعة جداً**

يظهر الجدول (8) أن درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني كانت مرتفعة جداً على الفقرات (1–6)، حيث بلغت النسب المئوية لاستجابة العينة على هذه الفقرة (85.67%–89.36%)، وكانت درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني كانت مرتفعة على الفقرات (7–15) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابة العينة على هذه الفقرة (80.17%–84.53%)،

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أما الدرجة الكلية لدرجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تبعاً لمجال تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني كانت مرتفعة جداً حيث بلغت النسبة المئوية الكلية هذا المجال (84.66%).

رابعاً: ترتيب المجالات حسب درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم:

جدول 9: ترتيب المجالات حسب درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني مرتَّبَةً تنازليًّاً حسب درجة التأثير.

الرقم	المجالات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي	4.1912	0.65120	83.82	مرتفعة
2	تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي	4.1014	0.73675	80.73	مرتفعة
3	تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	4.3481	0.65254	84.66	مرتفعة جداً
الدرجة الكلية		4.2135	0.68016	83.07	مرتفعة

يظهر من خلال الجدول (9) أن درجة تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم كانت بدرجة مرتفعة وبنسبة مئوية بلغت (83.07%)، وكان ترتيب المجالات كما يلي:

أولاً: التأثير على الأمن السياسي والقانوني. يليه التأثير على الأمن الاقتصادي، وأخيراً التأثير على الأمن الاجتماعي.

نتائج تحليل فرضيات الدراسة

نتائج الفرضية الأولى:

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الجنس).

ومن أجل فحص الفرضية الأولى تم استخدم اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين ونتائج الجدول (10) تظهر ذلك:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

جدول 10: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	ذكر (ن=44)		أنثى (ن=6)		اختبار (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي	4.4455	0.22336	4.5265	0.21666	-1.933	0.09
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي	2.0265	0.35114	1.9352	0.35747	0.720	0.48
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	3.2658	0.34885	4.3658	0.36588	0.688	0.53

يظهر الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة ل تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تعزى لمتغير الجنس على كافة المجالات بلغت على التوالي (0.09، 0.48، 0.53).

وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الجنس.

يُعزى ذلك إلى الطبيعة المهنية الموحدة لعمل العاملين في جهاز المخابرات العامة، حيث يتم تدريبهم وتوجيههم للتعامل مع المخاطر الأمنية على نحو موضوعي وبعيد عن التحيزات الشخصية.

وهذا يخلق إلى تفاهماً مشتركاً ووجهات نظر متقاربة بشأن تأثيرات الجماعات المسلحة، خاصةً أن جميع العاملين في جهاز المخابرات العامة ، بغض النظر عن الجنس، يُطلعون على ذات المعلومات ويواجهون نفس التحديات عند التعامل مع تهديدات هذه الجماعات.

نتائج الفرضية الثانية:

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير المؤهل العلمي).

من أجل فحص الفرضية الثانية تم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في الدرجة، والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول 11: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	0.154	2	0.136	0.253	0.33
	داخل المجموعات	8.436	47	0.128		
	المجموع	9.689	49			
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	0.132	2	0.198	0.239	0.38
	داخل المجموعات	20.369	47	0.145		
	المجموع	21.587	49			
تأثير الجماعات المسلحة على الأمن السياسي والقانوني	بين المجموعات	0.464	2	0.111	1.143	0.47
	داخل المجموعات	28.998	47	0.142		
	المجموع	29.365	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.635	2	0.157	1.777	0.39
	داخل المجموعات	21.245	47	0.196		
	المجموع	20.158	49			

يظهر الجدول (11) أن قيمة مستوى الدلالة ل تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير المؤهل العلمي على كافة المجالات والدرجة الكلية بلغت على التوالي (0.33، 0.38، 0.47، 0.39)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير انتشار الجماعات المسلحة على المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر العاملين في جهاز المخابرات العامة في محافظة طولكرم، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ويشير هذا إلى أن التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة تؤثر على المجتمع بشكل شامل وملموس، مما يجعل جميع العاملين في بمختلف مستوياتهم التعليمية، متساوين في وعيهم بحجم وخطورة هذه ال. قد يعود ذلك إلى أن العمل الاستخباراتي يعتمد بشكل أساسي على الخبرة الميدانية والتدريب الأمني المكثف الذي يخضع له الضباط بشكل مستمر، مما يوحد رؤيتهم حول المخاطر الأمنية بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية..

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التوصيات

بناء على النتائج اوصت الدراسة بما يلي:

- تعزيز الاندماج مع مؤسسات الدولة الفلسطينية، لخصوصية المجتمع الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل التحرر، من خلال إيجاد آليات للتفاهم مابين الدولة الفلسطينية وقيادات هذه الفصائل بما يضمن الوفاق الإجتماعي على الأقل.
- التأكيد على سيادة القانون وشرعية الدولة ومؤسساتها الامنية.
- تعزيز التنمية الإقتصادية المحلية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص عمل، خاصةً في المناطق المتأثرة بالصراعات، للحد من الفقر وتقليل الإغراءات الإقتصادية التي قد تستغلها الجماعات المسلحة لتجنيد الأفراد.
- دعم الإستقرار المالي من خلال تبني سياسات مالية تساهم في الإستقرار الاقتصادي، بما في ذلك ضبط التضخم، وتوفير شبكة أمان اجتماعي لدعم الفئات الأكثر عرضة للأزمات.
- تعزيز برامج التعليم والتوعية، عبر إنشاء برامج تعليمية وتوعوية تهدف إلى تعزيز التسامح وقيم التعايش المشترك، مما يقلل من تقبل الأفكار المتطرفة.
- تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، لضمان توفير الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية، مما يقلل من مشاعر الإحباط الإجتماعي التي قد تؤدي إلى التورط مع الجماعات المسلحة.
- تطوير برامج إعادة التأهيل والاندماج، عبر تقديم برامج دعم نفسي وإعادة تأهيل للأفراد الذين تأثروا بالصراعات، ودمجهم في المجتمع بشكل آمن ومنتج.
- تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، من خلال تقوية المؤسسات السياسية والقانونية لضمان تحقيق العدالة والمساءلة، مما يقلل من الاستياء الشعبي ويحد من تأثير الجماعات المسلحة.
- تشديد الرقابة على تمويل الجماعات المسلحة، عبر تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لمراقبة التدفقات المالية التي تدعم الجماعات المسلحة، ومنعها من الحصول على الموارد التي تسهم في تمويل نشاطاتها.
- إصلاح النظام القانوني لضمان استجابة فاعلة لتهديدات الجماعات المسلحة، من خلال قوانين صارمة وفعالة لمحاكمة العناصر المتورطة في أعمال العنف، وفرض عقوبات رادعة، بما يضمن سيادة القانون وتطبيقه بعدالة.
- الحصول على دعم تقني وتدريبي لأفراد الأجهزة الأمنية لتطوير إمكانياتها في محاربة التهديدات المسلحة.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة في مجالات الأمن الأخرى (الامن الفكري، التطرف، الامن الاقليمي، الامن التربوي...، الخ).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

بادي، عماد الدين (2020). استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

بن عنتر، عبد النور (2005). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية «، السياسة الدولية، 41 (160): 56- 65.

حساني، محسن (2019). عناصر الصراعات المسلحة وطرق تسويتها: دراسة منهجية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، (57): 147-172.

الحسيني، سعدلي (2007). قراءة وتحليل في خريطة الجماعات المسلحة في العراق، العصرية للنشر والتوزيع.

الحمد، محمد يحيى (2021). دور الجماعات المسلحة في تدويل النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، 1 (2).

دويكات، طلال (2023). قوى الأمن أزالت مواد خطرة من مخيم طولكرم بعد تلقيها شكاوى من مؤسسات وأفراد، استرجعت بتاريخ 30-8-2023، من: https://www.wafa.ps/Pages/Details/77498

الشروف، حابس (2010). دور المؤسسة الامنية في بناء الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

صالح، يزن (2021). تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

طشطوش، هايل عبد المولى، (2012). الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار حامد للنشر والتوزيع.

عبد الجواد، بشار ناجح (2017). المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبدلي، وليد (2022). الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي-مدخل نظري للمحددات والمرتكزات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 1 (2): 354-365.

كلوب، عرابي (2011). الامن الشامل (المفهوم– المقومات– التنمية– المجالات)، فلسطين: دار الارقم.

كواري، حنان عبد الله (2012). الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة، مصر: مكتبة الوفاء لدنيا الطباعة.

الكيلاني، رشاد صالح (2012). الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية. بحث مقدم في المؤتمر الدولي: الأمن الاجتماعي في التصور الاسلامي، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

المدني، نبيل (2011).»الأمن الاجتماعي بنظرة فلسطينية.»، لارك، 3 (1)، 119–128.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (2024). الدليل المرجعي الشامل بشأن القطاع الأمني وقطاع العدالة في فلسطين، رام الله.

المشهداني أكرم عبد الرزاق، (2020). الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا نموذجًا، المجلة العربية للدراسات الأمنية, 36(2): 235–248.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abdali, W. (2022). Economic Security and Technological Security - A Theoretical Introduction to Determinants and Foundations, Algerian Journal of Security and Development, 11 (2), 354-365.

Abdul Jawad, B. (2017). Social Responsibility Adopted by the Palestinian National Security Service and Its Impact on the Stereotype of the Palestinian Authority, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Al-Hamad, M. (2021). An Armed Organization in Internationalization, a Non-International Armed Organization, Damascus University Journal for Legal Sciences: 1 (2).

Al-Hassani, S. (2007). Reading and Analysis of the Armed Foundation Map in Iraq, Al-Asriya for Publishing and Distribution.

Al-Kilani, R. (2012). Social Security: Its Concept, Its Legal Roots and Its Relationship to the Objectives of Islamic Law. A Paper Presented at the International Conference: Social Security in the Islamic Perspective, Faculty of Sharia, Al al-Bayt University, Amman, Jordan.

Al-Madani, N. (2011). “Social Security from a Palestinian Perspective.” Lark, 3 (1): 119-128.

Al-Mashhadani, A. (2020). Comprehensive Security in the Face of Crises and Disasters: The Corona Pandemic as a Model, Arab Journal of Security Studies, 36 (2): 235-248.

Al-Shorouf, H. (2010). The Role of the Security Institution in Building the Palestinian State Published Master's Thesis, Deanship of Graduate Studies, Al-Quds University, Palestine.

Badi, I. (2020). Discovering the Institution in Libya: Perspectives on Industrial Sector Reform in a Hybrid Environment Geneva: Geneva Insurance Sector Centre.

Ben Antar, A. (2005). The Concept of Law in International Relations, International Politics, 41 (160): 56-65.

Dweikat, T. (2023). Security Forces Removed a Danger from Tulkarm Camp After Obtaining a Result from Workers and Individuals, retrieved on 8-30-2023, from: https://www.wafa.ps/Pages/Details/77498

Geneva Center for Security Sector Governance (2024). Comprehensive Reference Guide on the Security Sector and the Justice Sector in Palestine, Ramallah.

Hassani, M. (2019). Elements of Strong-Armed Conflicts Marketing: A Study Requires, Al- Nahrain University, College of Political Science, 2019 (57): 147-172.

Kawari, H. (2012). Social Security and its Impact on Education in Light of Contemporary Challenges, Egypt: Al-Wafa Library for Dunya Printing.

Klopp, A. (2011). Comprehensive Security (Concept - Components - Development - Fields), Palestine: Dar Al-Arqam.

Saleh, Y. (2021). Challenges of the Palestinian Security Institution in Light of the Change in US Policy towards the Peace Process under the Donald Trump Administration, published master's thesis, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University in Nablus, Palestine.

Tashtoush, H. (2012). National Security and Elements of State Power in the New World Order. Dar Hamed for Publishing and Distribution.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Cambanis, T., Esfandiary, D., Ghaddar, S., Hanna, M. W., Lund, A., & Mansour, R. (2019). Hybrid actors: Armed groups and state fragmentation in the Middle East. The Century Foundation, Retrieved from: https://tcf.org/content/report/hybrid-actors/?utm_source=chatgpt.com

La Rosa, A.-M., & Wuerzner, C. (2008). Armed groups, sanctions and the implementation of international humanitarian law. International Review of the Red Cross, 90(870), 327–344.

UNCTAD. (2021). Economic Security Report. United Nations Conference on Trade and Development.

World Bank. (2020). Political Stability, Legal Security, and Development. World Bank Publications.